

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٥٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة سابرينا دالافيور (سويسرا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-20471(A)



* 1 8 2 0 4 7 1 *

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٤٥٦ لمؤتمر نزع السلاح. أصحاب السعادة، أيها الزملاء، أهلاً بكم مجدداً. إنه لمن دواعي سروري أن أراكم مرة أخرى في بداية الجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨. وقبل أن نبدأ جدول أعمال اليوم، يسعدني أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد، سعادة السيدة سالي مانسفيلد، الممثلة الدائمة لأستراليا لدى المؤتمر، وسعادة السيد لي جانغ - كيون، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى المؤتمر. وأخيراً وليس آخراً، سعادة السيد عزيز، الممثل الدائم لسري لانكا لدى المؤتمر.

فباسم حكومة بلدي ونيابة عن المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم ودعمنا لكم في مهامكم الجديدة. لقد تلقينا، بعد جلستنا العامة السابقة، طلباً من وفد يرغب في المشاركة في أعمال المؤتمر بصفته دولةً غير عضو، وهو الطلب المضمن في الوثيقة CD/WP.604/Add.5 أمامكم والذي ورد يوم أمس الاثنين ١٤ أيار/مايو بعد الساعة ١٥/٠٠. وأود أن أعرف ما إذا كانت هناك أي تعليقات على هذا الطلب. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدولة للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟ وقد تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة كي يتاح لممثل الدولة غير العضو التي دُعيت آنفاً للمشاركة في أعمال المؤتمر أن يأخذ مقعده في قاعة المجلس. عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): خلال الجزء الأول من دورة عام ٢٠١٨، عقد المؤتمر مشاورات مكثفة، وأثمرت هذه الجهود عن اعتماد المؤتمر لمقررين بشأن إنشاء خمس هيئات فرعية لمعالجة المسائل الجوهرية. وتعد هذه القرارات تعبيراً هاماً عن استعداد المؤتمر جماعياً للتغلب على الجمود الذي طال أمده. بيد أن إنشاء الهيئات الفرعية كان مجرد خطوة أولية، من حيث أن كفالة مُحوض هذه الهيئات بولايتها يتطلب التزاماً متواصلاً من جانب أعضاء المؤتمر. وستبدأ الهيئات الفرعية الاجتماع في وقت مبكر من بعد ظهر هذا اليوم وسوف تتبع جدولاً مكثفاً إلى حد ما حتى نهاية حزيران/يونيه. ونحن محظوظون لأن الهيئات الفرعية ستجتمع تحت سلطة وإشراف خمسة منسقين من ذوي الخبرة. وقد عمل المنسقون بشكل مكثف خلال فترة الاستراحة من أجل التحضير للاجتماعات القادمة. ووزع العديد منهم بالفعل وثائق تبين نواياهم وتوجه المناقشات القادمة. وأنا ممتنة جداً لجميع الجهود التي بذلوها. وأرحب أيضاً بكون الهيئات الفرعية تتبع نهجاً مماثلاً بشكل عام في عملها.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أؤكد أن الرئاسة السويسرية للمؤتمر ستراعي مراعاةً كاملةً الجدول الزمني للمؤتمر، وهو جدول حافل بالفعل، في التخطيط للأسبوعين المتبقين من ولايته.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين لهذا اليوم. لقد طلبت الوفود التالية الكلمة: أستراليا، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، والمملكة المتحدة، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيدة مانسفيلد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، يسعدني أن أتولى مهامني في جنيف ممثلة لأستراليا وأن أحضر مؤتمر نزع السلاح لأول مرة. لقد سررت بلقاء

بعضكم بالفعل وأتطلع إلى التعرف عليكم. وبنيتاني شعور بأن مجتمع نزع السلاح هو جمع متماسك ولديه أجندة عمل هائلة وأنا أتطلع إلى أن أكون جزءاً من ذلك.

إنني أدرك أنني أتيت إلى هنا في وقت تكتنفه تحديات كثيرة في مجالي الأمن الدولي ونزع السلاح. والقواعد والمؤسسات التي تساعد في صون السلم والأمن وتوجيه التعاون العالمي تتعرض للضغط. وفي ظل تباين المصالح وتحولات القوة بين الدول، من الصعب التصدي على نحو جماعي للتحديات الأمنية. وفي هذا السياق، يتعين علينا تعزيز وحماية القواعد والمؤسسات الدولية التي تدعم الاستقرار والرخاء والنهوض بالتعاون من أجل مواجهة التحديات العالمية. ومن خلال هذا المنظور أرى الدور الموكل لأستراليا في المؤتمر، وهو الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزه عن طريق استخدام المؤتمر لإرساء أسس التعاون وإيجاد أرضية مشتركة بشأن نزع السلاح والأمن الدولي، وهي مسألة تتطلب الصبر والإرادة السياسية في أحسن الأحوال. وسنحتاج إلى إحراز تقدم تدريجي على نحو يأخذ جميع مصالحنا الأمنية في الاعتبار.

لقد قيل لي إن هناك أسفاً يتردد صداه سنة تلو الأخرى إزاء إخفاق المؤتمر مجدداً في الاتفاق على برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية. كنت أتمنى أن تكون الحالة غير ذلك، لكن لو كان التوصل إلى توافق في الآراء سهلاً لكنا فعلنا ذلك منذ سنوات. واليوم، أفضل التركيز على الزخم الإيجابي الذي أظهره في العام الماضي الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، والذي يرأسه السفير لين باقتدار، وعلى الفرصة التي سنحت هذا العام من خلال المقرر الذي اتخذته المؤتمر بإنشاء خمس هيئات فرعية ستبدأ عملها في وقت لاحق من هذا اليوم. وستشارك أستراليا بشكل نشط وبنّاء بهدف بناء الثقة والتفاهم، على أمل إيجاد أرضية مشتركة للمفاوضات المستقبلية. وكان من دواعي سرور أستراليا أيضاً في هذا العام رئاسة هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في نيويورك، مما مكّن من إعطاء انطلاقة موفقة للدورة الجديدة التي ستدوم ثلاث سنوات.

إن المؤتمر لا يعمل في فراغ، وقد حدث الكثير منذ آخر اجتماعه له في أواخر آذار/مارس. ففيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بشبه الجزيرة الكورية، ترحب أستراليا بالبناء التي تفيد بأن قمة ستعقد بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في سنغافورة في ١٢ حزيران/يونيه. ونأمل أن تحترم كوريا الشمالية التزامها باستكمال نزع السلاح النووي، المتعهد به في إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية. ولا تزال أستراليا ملتزمة بالهدف الثابت للمجتمع الدولي، وهو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، وسنواصل العمل إلى جانب شركائنا لتحقيق هذه الغاية.

وفيما يتعلق بسوريا، فقد أدانت أستراليا استخدام الأسلحة الكيميائية في ٧ نيسان/أبريل في دوما. فاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف أمرٌ شائنٌ ويستحق التحقيق والمساءلة. ونحن نؤيد بقوة إجراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحقيقاً مستقلاً في الهجوم. وعلى صعيد آخر، دأبت الحكومة الأسترالية على القول إن خطة العمل الشاملة المشتركة يجب أن تظل سارية إلى حين ترتيب بديل يمكن التفاوض بشأنه.

لقد حضر العديد من الموجودين في هذه القاعة الاجتماعات الأخيرة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، في جنيف. وبالنسبة لأستراليا، تظل المعاهدة عنصراً حاسماً في هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وكذلك في تعزيز استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. وستواصل أستراليا بذل كل جهد ممكن لتعزيز هذه المعاهدة المهمة ودعمها. ولا أنوي تحديد موقف أستراليا من مختلف القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، إذ سيكون هناك متسع من الوقت للقيام بذلك خلال اجتماعات الهيئات الفرعية. بيد أني أود الإشارة إلى أن الحكومة الأسترالية قد أعلنت الأسبوع الماضي عن استثمارات جديدة في صناعة الفضاء في بلدنا، بما في ذلك تطوير الهياكل الأساسية والتكنولوجيات الساتلية الرائدة عالمياً. وسنشئ عملاً قريب وكالتنا الفضائية الأولى. وستتمو المصالح الاقتصادية والأمنية لأستراليا في الفضاء، على غرار مصالح الدول الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينطوي التوسع في التكنولوجيات الفضائية على مخاطر. وأستراليا ملتزمة بتعزيز القوانين والقواعد الدولية التي تنطبق على سلوك الدول في الفضاء، بما في ذلك استخدامات الفضاء لأغراض عسكرية. وتتطلع إلى المناقشات التي ستجري في الهيئة الفرعية بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وقبل الختام، أود أن أقول بضع كلمات عن الثقافة والقيم في المنظمات. كنت إلى وقت قريب على رأس إدارة الموارد البشرية في وزارتنا، ولذلك لدي مصلحة خاصة في بناء مؤسسات فعالة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن الأفراد يُحدثون فرقاً وأن التوجيه وتقييم التنوع وضمان التواصل القائم على الاحترام يمكننا إلى حد كبير من تحقيق هدفنا المشترك. ويمكنكم أن تتوقعوا مني ومن الوفد الأسترالي منهجاً بنّاءً وعملياً وواقعياً. وسوف نتساءل عن الأسباب، ونبحث عن نُهج خلاقية في عملنا، بما في ذلك لدى المحافل الأخرى. ويمكنكم أن تتوقعوا منا أن نركز على منطقتنا، وأن نربط بين قضايا الأمن العالمي ومنطقة الهند والمحيط الهادئ، وهو أمر مهم بالنسبة لنا، وعلى وجه الخصوص أن نولي اهتماماً خاصاً لأي تأثير على المحيط الهادئ نفسه. ويمكنكم أن تتوقعوا منا نهجاً شاملاً وأقاليمياً يشجع التنوع - تنوع وجهات النظر والجنس والمنظور الجغرافي -، ويمكنكم أن تتوقعوا منا اهتماماً دائماً بالسؤال المحوري، وهو كيف يمكن أن يسهم عملنا في جعل مجتمعنا أكثر أمناً وأماناً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد لي جانغ - كيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرت السفيرة دالافيور، لم أصل إلى جنيف إلا في الأسبوع الماضي وما زلت بصدد استكشاف المدينة، ولكن الواقع أن مؤتمر نزع السلاح ليس شيئاً جديداً بالنسبة لي على الإطلاق. فقد جئت هنا لأول مرة في صيف عام ٢٠٠٨، عندما قدمت كوريا، مع أستراليا، قرار اللجنة الأولى بشأن السمسرة غير المشروعة، لكي نشرح خطتنا بالنسبة للقرار المتعلق بعضوية المؤتمر ونلتمس دعمها له. وكنت هنا أيضاً في شهر آذار/مارس الماضي، برفقة وزيرة خارجية بلدي وهي تلقي خطابها في الجزء الرفيع المستوى. لكنني هنا الآن مرة أخرى، ويشرفني ويسعدني كثيراً أن أكون بمفردي وبصفة مختلفة، وأن أقدم بياني الأول.

خلال الأسبوع الماضي، قدمت كتاب تعييني من وزيرة خارجية بلدي إلى السفيرة دالافيور، كما أتيت من الفرص للقاء سفراء الدول الأعضاء الست التي ستتولى

الرئاسة في هذه الدورة، وكذلك مع منسقي بعض الهيئات الفرعية. وخلال المناقشات، قالوا لي جميعاً بصوت واحد إنني أتيت هنا في وقت مهم للغاية، حيث يستيقظ المؤتمر ببطء من سبات طويل. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أعرب عن تقديري العميق للرؤساء السابقين لهذه الهيئة ولرؤساء سري لانكا والسويد وسويسرا لتحقيق ذلك الإنجاز. وأنفق مع الرأي القائل إن تنشيط المؤتمر، وهو المحفل الدولي الوحيد التابع للأمم المتحدة المعني بالتفاوض على نزع السلاح، أمر بالغ الأهمية في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نعتنم هذا الزخم الذي تحقق بشق الأنفس، وأود أن أؤكد لرؤساء ومنسقي الهيئات الفرعية الخمس - وهم سفراء إندونيسيا وهولندا والبرازيل وألمانيا وبيلاروس - دعم وفد بلدي الكامل. وأعتقد أن المناقشات الموضوعية التي ستبدأ بعد ظهر هذا اليوم لن تعزز فهمنا المشترك فحسب، بل ستزرع أيضاً الثقة فيما بيننا، وهو أمر أساسي لنجاح مساعيها المشتركة هنا في المؤتمر.

ربما ستتاح لي فرصة وافية للتعبير عن مواقف بلدي بشأن مختلف القضايا قيد المناقشة في هذه الهيئة، بيد أنني أود التركيز اليوم على شيء واحد في بياني الأول بشأن ما يحدث في شبه الجزيرة الكورية. وهذا يعكس أيضاً الاهتمام الذي لمستته خلال لقاءاتي الأولى مع بعض السفراء، حيث أبدوا اهتماماً كبيراً بالتطورات الأخيرة وتوقعاتهم بشأنها. وإذا كنتم تتذكرون الأجواء التي كانت سائدة في هذه القاعة بالذات منذ عام واحد فقط بشأن قضية شبه الجزيرة الكورية، فرمما تدركون أنه حدث تغيير كبير الآن. ربما لم يفكر أحد في ذلك الوقت بما يحدث الآن في شبه الجزيرة الكورية. فقد بذل الرئيس مون جاي إين، منذ تنصيبه في أيار/مايو من العام الماضي، جهوداً حثيثة لإشراك كوريا الشمالية في حوار لتسوية الأزمة النووية والبالتستية في شبه الجزيرة الكورية. وبدأت جهوده تؤتي أكلها في نهاية الأمر، لا سيما مع مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الألعاب الأولمبية الشتوية في بيونغتشانغ. وأعقب ذلك زيارة مبعوثنا إلى بيونغ يانغ وواشنطن في آذار/مارس، التي تمخضت عن قرار عقد قمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي ٢٠ نيسان/أبريل، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها ستوقف التجارب النووية وأيضاً تجارب القذائف التسيارية وتفكك مواقعها الخاصة بالتجارب النووية. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، عقدت الكوريتان أخيراً قمة تاريخية بينهما في الجزء الجنوبي من بانمونجوم، وشكّل ذلك نقطة تحول حاسمة لنزع السلاح النووي وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية. وبعد مناقشات مفتوحة وصریحة، أعلن الزعيمان أن حقبة جديدة من السلام قد بدأت ووقعا على إعلان بانمونجوم، الذي يتكون من ثلاثة أقسام: أولاً، تدابير للتقدم الشامل والرائد في العلاقات بين الكوريتين؛ ثانياً، الجهود المبذولة لتخفيف التوتر العسكري والقضاء على خطر الحرب؛ وثالثاً، التعاون من أجل إقامة سلام دائم وثابت في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك تأكيد الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بالكامل. في هذه القاعة، أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ الأهمية البالغة التي يكتسيها تأكيد الزعيمين كتابةً على الهدف المشترك المتمثل في تحقيق شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح النووي الكامل. وكما تعلمون جميعاً، من المقرر عقد قمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ حزيران/يونيه في سنغافورة. وسيشكّل هذا الاجتماع، الأول من نوعه على

الإطلاق بين قائدي الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فرصة تاريخية نادرة لمواصلة نزع السلاح النووي وإحلال السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وتشير كل الدلائل إلى أن الجانبين ملتزمان التزاماً صادقاً بنجاح القمة المقبلة. وإنه لأمر طيب للغاية أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدابير طوعية واستباقية، كما ذكرت آنفاً. وأعتقد أن تفكيك مواقع التجارب النووية في بونغغي - ري سيمثل بداية عملية نزع السلاح النووي بالكامل. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أجرى وزير الخارجية بومبيو بالفعل زيارتين لكوريا الشمالية في إطار التحضير للقمة وأعرب عن أمله في عقد اجتماع ناجح. علاوة على ذلك، وخلال القمة الثلاثية الكورية اليابانية الصينية التي عقدت الأسبوع الماضي في طوكيو، أعرب الزعماء الثلاثة عن دعمهم لإعلان بانمونجوم وللجهود المستمرة الرامية لنزع السلاح النووي. والأسابيع القليلة المقبلة ستكون حاسمة لنجاح القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وستواصل كوريا العمل مع جميع أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما الموجودين منهم في هذه القاعة. وأنا متأكد من أن التقدم المحرز في مسألة شبه الجزيرة الكورية يمكن أن تكون له آثار إيجابية غير مباشرة على عمل المؤتمر أيضاً على الجهات الأخرى في الجهود الدولية المبذولة لنزع السلاح والانتشار. وأود أن أطلب دعمكم المستمر والصادق لمساعدتنا الرامية إلى كتابة التاريخ، ليس في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة فحسب، ولكن أيضاً في جميع أنحاء العالم. وأتطلع إلى العمل على نحو وثيق معكم خلال ولايتي هنا والانخراط معكم ليس فقط بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية، ولكن أيضاً بشأن جميع المسائل الدولية الأخرى المتعلقة بالأمن والسلم قيد النظر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد عزيز (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم أتحدث للمرة الأولى في مؤتمر نزع السلاح. ويسرني أن أفعل ذلك في ظل رئاستكم لهذه الجلسة العامة. كما أشكر السويد وسويسرا على قيادتهما المؤتمر في هذا الوقت البالغ الأهمية.

لست بحاجة إلى تكرار القول إن المؤتمر هو المحفل التفاوضي بشأن الصكوك المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. ونحن ندرك أن المفاوضات، بحكم طبيعتها، تشمل معالجة القضايا الصعبة وتبادل وجهات النظر والتفاهم. وتظل المهمة الأساسية للعملية هي السعي إلى تحقيق نتائج متفاوض بشأنها، وهي مهمة تستند إلى هدف نهائي هو نزع السلاح بشكل عام وكامل. وبين عام ١٩٩٦، حينما غادرت جنيف بعد انتهاء مهمتي كسكرتير ثانٍ في البعثة السريلانكية، واليوم، وأنا أعود مجدداً، أتساءل عما إذا كان قد فاتني حدثٌ مهم في المؤتمر. والحقيقة أن هذين العقدين من الجمود والمراوغة لم يفلحا إلا في حفر فجوة بين الأجيال. وبصرف النظر عن كل شيء آخر كان ينبغي للمؤتمر أن يسعى إلى تحقيقه في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، فقد خسرتنا نتيجة لذلك جيلاً من الخبراء والمهنيين القادرين على فهم المسائل المتعلقة بنزع السلاح ومعالجتها. وكانت الفجوة في التثقيف في مجال نزع السلاح صارخةً للغاية.

من هذا المنطلق، نشعر أن عزاءنا هو أن المؤتمر اتخذ موقفاً هاماً في شباط/فبراير من هذا العام. وقد مكّن هذا المقرر الوارد في الوثيقة CD/2119، والذي يكمله بشدة المقرر الوارد في الوثيقة CD/2126، من إنشاء خمس هيئات فرعية للعمل في مجالات محددة تم جميع أعضاء

المؤتمر، فضلاً عن مجتمع نزع السلاح. لذلك، علينا ألا نفقد هذا الزخم وأن نمضي قدماً في المناقشات الجوهرية.

ومن دواعي الارتياح أن نلاحظ أن الهيئات الفرعية ستعقد دوراتها قريباً وأن الوفود ستعالج المسائل التي تدرج في نطاق كل موضوع من المواضيع الموكلة إلى الهيئات الفرعية. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد لجميع الوفود الحاضرة هنا أنه في الأسابيع والأشهر المقبلة، سيواصل وفد سري لانكا مشاركته النشطة في هذه العملية. ونحن بحاجة إلى بناء توافق في الآراء حتى وإن كنا لا نزال مختلفين في مُهجننا، لأن الأمر يتعلق بالأمن الجماعي للبشرية جمعاء. ونحن بحاجة إلى أن نضمن ألا يتخلف أي شخص عن الركب في سياق النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية وأهداف التنمية المستدامة، ليس على خلفية سباق التسلح، والانتشار والتسلح، بدلاً من نزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيسة، أود أن أدلي ببيان بشأن الإجراءات التي اتخذناها بمعية حلفائنا من الولايات المتحدة وفرنسا في الشهر الماضي، حينما كانت هذه الهيئة في عطلة، لإضعاف قدرات النظام السوري في مجال الأسلحة الكيميائية وردعه عن استخدامها مستقبلاً. فيوم السبت ٧ نيسان/أبريل، قُتل نحو ٧٥ شخصاً، من بينهم أطفال صغار، في هجوم مروع في دوما، وأصيب ما يصل إلى ٥٠٠ ضحية أخرى. وتشير كافة الدلائل إلى أن الأمر يتعلق بهجوم بالأسلحة الكيميائية. وقد قام خبراء طبيون وعلميون في المملكة المتحدة بتحليل تقارير وصور ومقاطع فيديو مفتوحة المصدر عن الحادث وخلصوا إلى أن الضحايا تعرضوا لمادة كيميائية سامة. وتؤكد ذلك روايات مباشرة من منظمات غير حكومية وعمال إغاثة، في حين تلقت منظمة الصحة العالمية تقارير تفيد بأن مئات المرضى وصلوا إلى المرافق الصحية السورية مساء يوم السبت وقد بدت عليهم علامات وأعراض مطابقة لعلامات وأعراض التعرض لمواد كيميائية سامة. وبناءً على تقييمنا، لا نعتقد أنه يمكن تزوير تقارير بهذا الحجم.

علاوة على ذلك، يقال إن النظام السوري كان يحاول إخفاء الأدلة عن طريق تفتيش الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من دوما لضمان عدم تهريب عينات من المنطقة. وإمكانية وقوع مثل هذه الفظاعة في عالمنا اليوم هي وصمة عار على البشرية. ولدينا فكرة واضحة عن الجهة المسؤولة. فمجموعة كبيرة من المعلومات، بما في ذلك المعلومات الاستخباراتية، تشير إلى أن النظام السوري مسؤول عن هذا الهجوم الأخير. وتشير روايات مفتوحة المصدر إلى أن براميل متفجرة استُخدمت لإيصال المواد الكيميائية. وعادة ما يتم إيصال البراميل المتفجرة بواسطة طائرات هليكوبتر. وتشير العديد من التقارير والمعلومات الاستخباراتية المفتوحة المصدر إلى أن مروحيات النظام قد حلقت فوق دوما مساء ٧ نيسان/أبريل، قبل وقت قصير من ظهور معلومات في وسائل التواصل الاجتماعي عن وقوع هجوم كيميائي، وتولّى مسؤولون عسكريون سوريون تنسيق ما يبدو أنه استخدام لأسلحة الكلور. ولا يمكن أن تكون أي مجموعة أخرى قد نفذت هذا الهجوم. فالمعارضة لا تملك طائرات هليكوبتر ولا تستخدم براميل متفجرة. وداعش لا وجود له في دوما، والتقارير التي تحدثت عن هذا الهجوم تتسق مع هجمات النظام السابقة. ويشمل ذلك الهجوم الذي وقع في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣ والذي قُتل فيه أكثر من ٨٠٠

شخص وجرح الآلاف في هجوم كيميائي؛ وأيضاً في الغوطة حيث أُبلغ عن وقوع ١٤ هجوماً كيميائياً على نطاق أصغر قبل ذلك الصيف؛ وثلاث هجمات أخرى بالكلمور في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، والتي نسبها التحقيق المستقل الذي أُجري بتكليف من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى النظام؛ والهجوم على خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، والذي استخدم فيه النظام السوري غاز السارين ضد شعبه، مما أسفر عن مقتل حوالي ١٠٠ شخص وإصابة ٥٠٠ ضحية أخرى.

واستناداً إلى نمط سلوك النظام المستمر والتحليل التراكمي لحوادث معينة، قررنا أنه من المحتمل جداً أن يكون النظام السوري واصل استخدام الأسلحة الكيميائية في أربع مناسبات على الأقل منذ الهجوم في خان شيخون، ورأينا أنه كان سيستمر في ذلك. لذلك كان علينا أن نتدخل بسرعة لتخفيف المزيد من المعاناة الإنسانية العشوائية. وقد استكشفنا كل القنوات الدبلوماسية الممكنة للقيام بذلك، بيد أن جهودنا أُحبطت مراراً وتكراراً. وعقب الهجوم بغاز السارين في شرق دمشق في عام ٢٠١٣، التزم النظام السوري بتفكيك برنامجه الخاص بالأسلحة الكيميائية، ووعدت روسيا بأن تكفل قيام سوريا بذلك تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لكن هذه العملية لم تفلح في القضاء على قدرات النظام السوري في مجال الأسلحة الكيميائية. وفي الشهر الماضي فقط، رأت المنظمة أن إعلان سوريا عن برنامجها السابق للأسلحة الكيميائية غير كامل. بيد أن هذا لم يمنع النظام السوري من ارتكاب أفظع الأعمال الوحشية باستخدام هذه الأسلحة.

وعلاوة على ذلك، وفي كل مرة رأينا فيها أن كافة الدلائل تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية، منعت روسيا أي محاولة لمحاسبة المسؤولين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واستعملت حق النقض ست مرات منذ بداية عام ٢٠١٧. وبعد الهجوم في دوما، منعت روسيا صدور قرار من مجلس الأمن كان سيُجرى بموجبه تحقيقٌ مستقل قادر على تحديد المسؤولية عن هذا الهجوم الأخير. لذلك، وللأسف، لم يكن لدينا بد من أن نخلص إلى أن العمل الدبلوماسي بمفرده لن ينجح. ووافق مجلس الوزراء في المملكة المتحدة على أن القيام بعمل عسكري مع أقرب حلفائنا لتخفيف المزيد من المعاناة الإنسانية ليس أمراً صائباً أخلاقياً فحسب، بل هو أيضاً سليمٌ قانونياً. ولم يكن الأمر يتعلق بالتدخل في حرب أهلية، ولم يكن يتعلق بتغيير النظام. كان الأمر يتعلق بتوجيه ضربة محدودة وهادفة وفعالة بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية للشعب السوري عن طريق إضعاف قدرة النظام السوري على استخدام الأسلحة الكيميائية وردعه عن استخدامها. وقد نشرنا الأساس القانوني لهذا الإجراء الذي كان يستلزم ثلاثة شروط لتحقيقه: أولاً، يجب أن تكون هناك أدلة مقنعة، تحظى عموماً بقبول المجتمع الدولي ككل، على معاناة إنسانية شديدة تحدث على نطاق واسع وتتطلب إغاثة فورية وملحة؛ ثانياً، يجب أن يكون واضحاً وبشكل موضوعي أنه لا يوجد من الناحية العملية بديل لاستخدام القوة إذا كان الهدف هو إنقاذ الأرواح؛ وثالثاً، يجب أن يكون الاستخدام المقترح للقوة ضرورياً ومتناسباً مع الهدف المتمثل في تخفيف المعاناة الإنسانية ويجب أن يقتصر على تحقيق هذا الهدف من حيث الوقت والنطاق.

لقد أوضحت سبب اقتناعنا بالأدلة ولماذا لم يكن هناك بديل عملي. واسمحوا لي أن أوضح كيف كان هذا الرد العسكري متناسباً أيضاً. كان الأمر يتعلق بضربة محدودة وهادفة

وفعالة، كقيلة بإضعاف القدرات السورية في مجال الأسلحة الكيميائية على نحو كبير وإعاقة استخدامها مستقبلاً، وبحدود واضحة سعت صراحة إلى تجنب التصعيد وفعلت كل ما هو ممكن لمنع وقوع إصابات بين المدنيين. ونتيجة لذلك، اتخذت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا إجراءات منسقة استهدفت بنجاح وعلى وجه التحديد ثلاثة مواقع. الأول هو فرع مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة شمال دمشق، وكان مركزاً لأعمال البحث والتطوير المتصلة بالبرنامج الكيميائي والبيولوجي السوري. والموقع الثاني هو محباً شنشار للأسلحة الكيميائية، الذي يقع على بعد ١٥ ميلاً غربي مدينة حمص والذي كان يضم مرفقاً لتخزين الأسلحة الكيميائية وتجهيزها وموقع قيادة مهم على حد سواء. والموقع الثالث كان موقع شنشار لتخزين الأسلحة الكيميائية وقاعدة قذائف سابقة، وهو الآن منشأة عسكرية. وهذا الموقع تم تقييمه على أنه موقع لغاز السارين السوري ومعدات لإنتاج السلائف وسيؤدي تدميره إلى إضعاف قدرة سوريا على إيصال السارين مستقبلاً. وأجري تحليل علمي دقيق للغاية لتحديد أفضل طريقة لاستهداف هذه الصواريخ بغية تحقيق أقصى قدر من تدمير المواد الكيميائية المخزونة وتقليل أي مخاطر على المنطقة المحيطة. وعلى الرغم من أن هذه الضربات التي قامت بها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا كانت موجهة ومحدودة، فهي كانت أكبر بكثير مما قامت به الولايات المتحدة قبل عام بعد الهجوم على خان شيخون، وصُممت خصيصاً ليكون لها تأثير أكبر على قدرة النظام على استخدام الأسلحة الكيميائية ورغبته في استخدامها. وقللنا أيضاً من فرص زيادة التصعيد من خلال نهجنا المحدد الأهداف بدقة، وسوف نلاحظ جميعاً أن روسيا لم تبلغ عن أي خسائر في الأفراد أو المعدات نتيجة للضربات.

لقد انصب العمل العسكري بشكل خاص على إضعاف قدرة النظام السوري على استخدام الأسلحة الكيميائية وردع استخدامها مستقبلاً. ولتحقيق ذلك، لا بد أيضاً من توسيع نطاق الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك المجموعة الكاملة من الوسائل السياسية والاقتصادية لتعزيز المعايير العالمية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، والتي كانت قائمة منذ نحو قرن من الزمان. لذلك، سنواصل العمل مع شركائنا الدوليين على اتخاذ إجراءات اقتصادية صارمة ضد المشاركين في إنتاج الأسلحة الكيميائية أو نشرها. وسوف نستمر في الضغط من أجل إعادة إنشاء آلية تحقيق دولية يمكنها تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وسنعمل، مع حلفائنا الفرنسيين، على النهوض بالشراكة الدولية الجديدة لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، والتي ستجتمع في الأسابيع المقبلة، وسنواصل تعزيز التحالف الدولي الذي بنيناه منذ الهجوم على سالزبوري. لا يمكننا العودة إلى عالم يصبح فيه استخدام الأسلحة الكيميائية أمراً عادياً. نحن ندرك بوضوح أن الطريقة التي نحمي بها مصلحتنا الوطنية هي أن ندافع عن القواعد والمعايير العالمية التي تحافظ على سلامتنا جميعاً. هذا ما قمنا به وسنواصل القيام به.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية):

أرحب بالمثلين الجدد في أسرة مؤتمر نزع السلاح. وسمحوا لي بداية، سيدتي الرئيسة، أن أستهل بتهنئتك على توليكم الرئاسة الأولى للجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨ وأن أؤكد لكم

دعم وفد بلدي وتعاونه. وبما أننا سنركز على إجراء مناقشات متعمقة بشأن القضايا الرئيسية خلال الجزء الثاني من المؤتمر، فيإني أود أن أؤكد لكم التزام وفد بلدي بالإسهام في النتائج الناجحة لهذه المناقشة.

قبل قليل، تطرق مواطن بلدي، ممثل كوريا الجنوبية، إلى ما يحدث في شبه الجزيرة الكورية. وأود أيضاً أن أعرب عن رأيي بهذا الشأن، وسأحاول أن أتجنب التداخل مع ما قاله. لقد أثارت حالة شبه الجزيرة الكورية انتباه العالم بصفقتها مسألة تحظى باهتمام كبير منذ بداية هذا العام. قال الرفيق كيم جونج أون، رئيس لجنة شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في خطابه بمناسبة العام الجديد، إنه يتعين على الشمال والجنوب تحسين علاقتهما المجددة وتمجيد هذا العام باعتباره عاماً حافلاً بالأحداث لم يكن متوقعاً في تاريخ الأمة، وحدد السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة رسمياً بإنهاء تاريخ من المواجهات وتقديم إسهامات في السلم الإقليمي والعالمي، واتخذت تدابير غير مسبوقة لإحداث تغييرات جذرية في الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وقد نتج عن ذلك تهيئة مناخ جيد لتحسين العلاقات بين الكوريتين خلال دورة الألعاب الأولمبية الشتوية الثالثة والعشرين في آذار/مارس، والتي تلتها القمة التاريخية بين الشمال والجنوب واعتماد إعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية في نيسان/أبريل.

إن إعلان بانمونجوم إشارة مضيئة أطلقها شمال كوريا وجنوبها ويشكل معلماً تاريخياً لعهد جديد قوامه إعادة التوحيد المستقل والازدهار المشترك. لقد بدأت الأحداث المذهلة، التي لم يكن أحد قبل بضعة أشهر يتصور حدوثها، تتكشف واحداً تلو الآخر، وشهدت العلاقات بين الكوريتين، والتي كانت مجمدة منذ ١٠ سنوات، منعطفاً جديداً إلى حد كبير في ظرف وجيز لا يتعدى أربعة أشهر، مما أوجد مناخاً إيجابياً قائماً على خفض التوتر وبناء الثقة المتبادلة. وهذا الواقع الرائع هو نتيجة لما يحدو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من إرادة قوية في الدفاع عن السلام وعزم شجاع على إعادة التوحيد الوطني.

لقد أكد الشمال والجنوب، من خلال إعلان بانمونجوم، هدفهما المشترك المتمثل في تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال نزع السلاح النووي بالكامل. فقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل أنها ستتوقف عن إجراء تجارب نووية وتجارب لإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات. ثم أعلنت هذا الشهر عن خطتها المتعلقة بتفكيك موقع التجارب النووية - في غضون ١٠ أيام - ضماناً للشفافية. ويشكل وقف التجارب النووية وتدابير المتابعة عملية هامة لنزع السلاح على الصعيد العالمي، وستنضم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الرغبة المبدئة والجهود المبذولة على الصعيد الدولي لفرض حظر كامل على التجارب النووية.

كما ستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل الجهود لتطوير العلاقات بين الكوريتين، ونزع فتيل التوترات العسكرية الحادة وإزالة خطر الحرب الذي يحدق بشبه الجزيرة الكورية، وستبذل جهوداً مخلصاً لإنهاء الهدنة الحالية غير الطبيعية وإرساء آلية سلام دائمة في شبه الجزيرة الكورية. إن تضليل الرأي العام، والادعاء بأن توضيح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عزمها على نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية في مؤتمر القمة بين الشمال والجنوب كان نتيجة للجزءات والضغط المرعومة، أو الحديث عن الاستمرار في ممارسة الضغط

الأقصى، لا يمكن تفسيره بأي شيء آخر سوى أنه محاولة خطيرة لتقويض مناخ الحوار الذي تحقق بشق الأنفس ولجعل الحالة تتفاقم. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن أملتي في أن يقدم المجتمع الدولي دعمه الفعال لتشجيع المناخ الإيجابي الحالي في شبه الجزيرة الكورية وتعزيزه. وسيضطلع وفد بلدي بدور مسؤول، على نحو يفضي إلى إحياء المؤتمر هذا العام بعد حالة الجمود السائدة منذ أكثر من ٢٠ عاماً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا.

السيد ريكيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن آخذ الكلمة لأتحدث عن الإجراء الذي اتخذته بلدي ليلة ١٣ نيسان/أبريل، إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، في أعقاب الاستخدام الإجرامي للنظام السوري للأسلحة الكيميائية في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ففي يوم السبت ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، قُتل العشرات من الرجال والنساء والأطفال في دوما باستخدام الأسلحة الكيميائية، مما يشكل انتهاكاً تاماً للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن.

وبعد بضعة أيام، نشرت فرنسا تقييماً وطنياً استناداً إلى تحليلات فنية لمعلومات مفتوحة المصدر ولمعلومات حصلت عليها الاستخبارات الفرنسية ورُفعت عنها السرية. وهذا التقييم الوطني متاح على الموقعين الشبكيين "France Diplomatie" و "France désarmement". وأفعال النظام السوري ومسؤوليته ليسا موضع شك. وقد تم تجاوز الخط الأحمر الذي رسمته فرنسا في أيار/مايو ٢٠١٧. وقلنا فعلاً إن مثل هذا التجاوز لن يمر دون ردّ. وأحطنا علماً بالعرقلة المنهجية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولذلك تصرفنا وفقاً لما تعهدنا به وانسجماً مع المسؤولية الملقاة على عاتقنا، بالتنسيق مع حلفائنا.

لقد اختار النظام السوري عمداً، من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية، كسر إحدى المحرمات التي يعود تاريخها إلى أوائل القرن العشرين. وعلى مدى السنوات السبع الماضية، دأب على انتهاك المعايير الدولية، في استخفاف تام بقانون الحرب وبالمبادئ الإنسانية الأساسية. إن التصعيد الكيميائي في سوريا غير مقبول. وهو غير مقبول لأن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً لقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي والقانون الإنساني. فاستخدام هذه الأسلحة المرعبة ينتهك اتفاقيات سابقة، بما في ذلك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية في الحروب. كما ينتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية الموقعة في باريس في عام ١٩٩٣، والتي انضمت إليها دمشق في عام ٢٠١٣.

إن صنع هذه الأسلحة واستخدامها يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. والذين يصنعونها ويستخدمونها إنما يضعون أنفسهم على هامش مجتمع الأمم. والتصعيد الكيميائي غير مقبول لأن النظام السوري التزم بتفكيك ترسانته بالكامل. وقد أحاط مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علماً بهذا الالتزام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وقرر، بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، أن عدم امتثال سوريا له يجعلها تحت طائلة تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص بوضوح على استخدام تدابير عسكرية لقطع دابر الذين يهددون السلم والأمن الدوليين.

لذلك أمر رئيس الجمهورية الفرنسية القوات المسلحة الفرنسية بالتدخل، وذلك في إطار عملية دولية نفذت بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ضد ترسانة الأسلحة الكيميائية السرية للنظام السوري. وقد اقتصر تدخلنا على منشآت النظام السوري المخصصة لإنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها. ووفقاً لدستور الجمهورية الفرنسية، أُخطِر البرلمان الفرنسي، وعُقدت مناقشة برلمانية في ١٦ نيسان/أبريل، عقب هذا القرار، لإصدار الأمر بتدخل قواتنا المسلحة في الخارج. لا يمكننا أن نتسامح مع تطبيع استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي يشكل خطراً داهماً على الشعب السوري وعلى أمننا الجماعي. وهذا هو جوهر المبادرات والجهود التي ما انفكت تبذلها فرنسا وشركاؤها في الأمم المتحدة بهدف إنشاء آلية دولية للمساءلة، ومنع الإفلات من العقاب، وعرقلة أي نزوع من جانب النظام السوري إلى تكرار هذه الأعمال.

إن أولويات فرنسا في سوريا هي نفسها منذ أيار/مايو ٢٠١٧: إكمال المعركة ضد داعش، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، وإطلاق دينامية جماعية للتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع لكي يعود السلام في نهاية المطاف إلى سوريا، وضمان استقرار المنطقة. ولذلك تود فرنسا التركيز على بعض المبادرات السياسية. لدينا ثلاثة مسائل يتعين ضمها بالضرورة: أولاً، تفكيك البرنامج الكيميائي السوري على نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ثانياً، وقف إطلاق النار في جميع أنحاء سوريا وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن، علماً أنها قرارات اكتسبت قوة القانون الدولي وهي ملزمة للجميع. لقد ظلت حبراً على ورق حتى الآن، وعلينا أن نعيد إحياءها. ثالثاً، وضع خطة لإنهاء الأزمة، وهي خطة يجب إيجادها بحل سياسي. ونحن على استعداد للعمل عليها الآن مع جميع الدول التي بإمكانها تقديم مساهمة بهذا الشأن. شكراً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): شكراً السيدة رئيسة المؤتمر على إعطائي الكلمة. في الواقع طلبت الكلمة للرد على ما جاء على لسان ممثلي فرنسا وبريطانيا حول بلادي والاتهامات التي ذكرها ومحاولتهم لتغطية العدوان الذي شنوه على الجمهورية العربية السورية في خرق فظ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

في الحقيقة كنا نتوقع أن يركّز ممثلو الدول الأعضاء في بداية هذا الجزء الثاني من مؤتمر نزع السلاح على ما تم التوصل إليه من خطوات إيجابية من خلال تشكيل الهيئات الفرعية وتسمية منسقيها لإطلاق عمل المؤتمر وإخراجه من حالة الجمود التي تروق للبعض. لكن ممثلي بريطانيا وفرنسا ما زالوا يصران على استخدام هذا المنبر للتشهير بالحكومة السورية وممارسة الدعاية الفارغة غير المستندة إلى أي دليل مادي ملموس والمدفوعة سياسياً لتبرير العدوان الآثم الذي ارتكبه بلدهما على بلادي، والذي يشكل خرقاً فظاً كما قلت للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة، وتمّ قبل يوم واحد من وصول مفتشي منظمة الأسلحة الكيميائية دون أدنى اعتبار للمنظمة ودون انتظار أي تحقيقات مهنية وحيادية لتحديد الفاعلين.

إن محاولة تبرير العدوان بتقديم ما يُسمى معلومات استخباراتية تذكرنا بالمعلومات الاستخباراتية التي تم وصفها بالموثوقة والتي تم بناءً عليها غزو بلد والتسبب بمآسٍ ومقتل مئات الآلاف وتشريد الملايين، وما زال البعض مصرّاً على اعتماد هذه المعلومات الاستخباراتية كمستند

لإطلاق الحكم في استخدام الأسلحة الكيميائية، هذا الأمر الخطير الذي يشكل إساءة إلى نظام منع الانتشار وضربة له بدلاً من أن يخدمه ويعززه بشكل عام. بل إن ممثل بريطانيا يعتمد في توجيه هذه الاتهامات الخطيرة على تقارير إعلامية وصور وفيديوهات يمكن لأي مخرج هاوٍ وفاشل حتى أن يصورها ويثنها. إن هذه المحاولات البائسة لتبرير العدوان والتغطية هي محاولة مكشوفة ومثيرة للسخرية. إن العودة لطرح موضوع استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا أمام هذا المنبر والترويج لاتهامات لا أساس لها يعد تسييساً مرفوضاً وهو مدفوع بموقف عدائي واضح تتخذه بريطانيا وحلفاؤها ضد بلادي. وقد بات إطلاق هذه المزاعم أسطوانة مملّة غير مقنعة إلا لبعض الدول التي تتاجر بدماء المدنيين السوريين خدمة لأجنداتها التدخلية الاستعمارية، وتقوم بدعم الإرهاب في سوريا والاستثمار فيه. ويا لها من مصادفة تدعو للتأمل أن تبرز هذه المزاعم في كل مرة يحقق فيها الجيش العربي السوري تقدماً مهماً في القضاء على بؤر الإرهاب. أليس واضحاً من ذلك أن هدفه إطالة عمر الإرهابيين في مدينة دوما؟ وهل من عاقل في العالم يقتنع أن الجيش العربي السوري الذي حرر الغوطة الشرقية في غضون أسابيع والذي يحقق تقدماً متسارعاً في القضاء على الإرهاب بحاجة لاستخدام مثل هذا النوع من السلاح في وقت يحقق فيه انتصارات متتالية على الإرهابيين ويجد نفسه في وضع ميداني له اليد العليا فيه؟ وهل من عاقل يقتنع أن الجيش يحتاج في ظل هذه المعطيات الميدانية للقيام بعمل من هذا النوع لا يساهم في أي إنجاز عسكري بل يؤدي إلى التداعيات السلبية المعروفة؟

إن ذريعة استخدام السلاح الكيميائي الذي كان مخططاً لها وكان هناك معلومات موثوقة ومؤكدة حول ذلك سبق أن زودت الحكومة السورية مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بها من خلال مئات الرسائل الرسمية التي تضمنت معلومات حول قيام المجموعات الإرهابية الموجودة في الغوطة الشرقية بالإعداد لمسرحيات استخدام الكيميائي وفبركة ذرائع لتدخل عسكري غربي في سوريا وقد وفرت الدول الغربية المظلة الإعلامية والسياسية سواءً عن قصد أو غير قصد لهذه المجموعات للقيام بها من خلال تصريحاتها المعادية للدولة السورية وتركيزها على اتهام سوريا باستخدام الكيميائي والتغافل في الوقت نفسه عن امتلاك هذه المجموعات لأسلحة كيميائية. وقد تم الكشف عن مخازن ومعامل للمواد الكيميائية والأسلحة في الغوطة الشرقية في الشيفونية وفي عدد آخر من المدن في الغوطة الشرقية، وقد قامت هذه المجموعات بشن العديد من الهجمات الكيميائية التي استهدفت المدنيين السوريين والجيش العربي السوري وأولها وقع في خان العسل عام ٢٠١٣ واستهدف الجيش العربي السوري. إن بعض وسائل الإعلام والمنظمات الناطقة باسم الإرهابيين بدأت حملة منسقة لاتهام الجيش العربي السوري باستخدام الأسلحة الكيميائية خلال عملياته ضد الإرهابيين في مدينة دوما، تبعها حملة سياسية غربية لتبرير أي خطوات عدائية تجاه بلادي تهدف إلى منع الإرهابيين من الانهيار، لا سيما أن وكر الإرهاب في دوما كان آخر ورقة ضغط على العاصمة دمشق بيد الدول المعادية لسوريا لقرعها من العاصمة، ويعز على الدول الداعمة والمستثمرة في الإرهاب خسارة هذه البؤرة. إن هذه الاتهامات تأتي في ظل تطورات إيجابية تشهد لها العملية السياسية ويبدو واضحاً أن الهدف منها إعاقة التقدم في العملية السياسية ينهي معاناة الشعب السوري ويوقف سفك الدماء في مسعى لإطالة الأزمة وإبقائها مفتوحة، لتحقيق مصالح سياسية ضيقة على حساب الدم السوري. كما تأتي هذه الاتهامات بعد فشل المحاولات المتكررة لبريطانيا وفرنسا وحلفائهما

في التلاعب بمجلس الأمن لاستصدار قرارات تهدف للضغط على حكومة بلادي واستفزازها وابتزازها من خلال ذريعة استخدام الكيمياء.

لقد آن الأوان للكف عن محاولات التلاعب بالآليات الأمية وبأهدافها ومقاصدها النبيلة لخدمة أجندات تدخلية استعمارية هدامة لبعض الدول التي لا ترى في الأمم المتحدة سوى شركة تنفيذ أجنداتها الخاصة، وهذه الدول لا تسمح بالوصول إلى الحقيقة في استخدام السلاح الكيمياء ولا تسمح للجنان التحقيق بالقيام بعملها بمهنية وحيادية وموضوعية لأن التوصل إلى الحقيقة لا يخدم مصالحها بل هي تركز بدلاً عن ذلك على افتعال التواطؤ مع وكلائها الإقليميين لافتعال جرائم استخدام السلاح الكيمياء بهدف اتهام الحكومة السورية، لأنها لا تجد أخطر من هذا السلاح ضد سوريا بعد استنفادها لكل السبل الأخرى في الضغط عليها.

إن الحكومة السورية تدين استخدام السلاح الكيمياء بأشد العبارات وتعتبره عملاً لا أخلاقياً أياً كان مستخدمه وفي أي مكان وتحت أي ظرف، وقد نفذت سوريا التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيمياء ولم تعد تمتلك أي سلاح كيمياء وذلك بإقرار منظمة حظر الأسلحة الكيمياء، وهي ملتزمة باتفاقية حظر الأسلحة الكيمياء منذ انضمامها إليها في العام ٢٠١٣، وتتعاون سوريا مع المنظمة بكل إيجابية وشفافية.

وختاماً، أود التذكير بوجوب مخاطبة الدول الأعضاء في المؤتمر بطريقة تراعي قواعد اللياقة الدبلوماسية وبضرورة الكف عن استخدام مصطلحات لا تليق بهذا المنبر المحترم، كما أود الإشارة في الوقت نفسه إلى أننا لسنا عاجزين عن استخدام مثل هذه العبارات، لكن حرصنا على الحفاظ على أجواء العمل المهنية والبناء وعدم ميلنا لاستخدام عبارات مماثلة لا تعكس سوى حقد وانفعال لا طائل منهما يمنعنا من تبني مثل هذا السلوك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): كما قال زميلي من المملكة المتحدة وفرنسا، نفذت القوات الأمريكية والفرنسية والبريطانية، يوم ١٣ نيسان/أبريل، عمليات عسكرية ضد برنامج الأسلحة الكيمياء الخاص بالنظام السوري. وركزنا في ضرباتنا على إضعاف قدرات سوريا في مجال الأسلحة الكيمياء وردع استخدامها مجدداً، وهو ما يتسق مع سياسات الولايات المتحدة وحلفائنا في سوريا. وأعتقد أن الكثيرين في هذه القاعة يعرفون أن الولايات المتحدة حاولت مراراً وتكراراً استخدام الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية لوقف استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيمياء، وسعينا لاتخاذ إجراءات في الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيمياء، وفرضنا جزاءات بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى. ومع ذلك، ما فتئت روسيا تعرقل كل جهد بذلته الولايات المتحدة وشركاؤنا على مدى العام الماضي. وأخلت روسيا، بتسببها على حليفها، بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بإزالة الأسلحة الكيمياء من سوريا، وانتهكت اتفاقية الأسلحة الكيمياء وقرار مجلس الأمن الدولي ٢١١٨ (٢٠١٣) والتزاماتها تجاه منظمة حظر الأسلحة الكيمياء. وكما قلنا من قبل، وعلى الرغم من التصريحات التي أدلى بها للتو ممثل النظام هنا، فإن تاريخ نظام الأسد في استخدام الأسلحة الكيمياء ضد شعبه ليس موضع خلاف، على نحو ما حددته أربع مرات آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيمياء والأمم المتحدة، وهي آلية محايدة ومستقلة. إن هجوم ٧ نيسان/أبريل

في دوما، من ضمن هجمات أخرى شنها نظام الأسد باستخدام الأسلحة الكيميائية، ينتهك التزامات سوريا بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢١١٨ (٢٠١٣). وكما سبق لي أن قلت مرات عديدة، من الأهمية بمكان مساءلة الأسد عن الجرائم التي ارتكبها ضد شعبه.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة في شبه الجزيرة الكورية. إن الولايات المتحدة ترحب بإعلان كوريا الشمالية التزامها بإنهاء التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية وإغلاق موقع تجاربها النووية، وتتطلع إلى القمة التي ستعقد بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في ١٢ حزيران/يونيه في سنغافورة. إنها فرصة تاريخية لتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية، وستسعى الولايات المتحدة إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. وكما قلت آنفاً، فهي فرصة تاريخية، ونأمل أن تغتنم كوريا الشمالية هذه اللحظة وأن تتخذ الخطوات الجريئة اللازمة لقيادة كوريا الشمالية إلى مستقبل يسوده السلام والرخاء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد داينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، نود أن نرحب بجميع زملائنا في القاعة ونهنتهم على بداية الجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨. وأود أيضاً أن أرحب بسفراء أستراليا وجمهورية كوريا وسري لانكا الجدد، الذين نتطلع إلى الدخول معهم في علاقة عمل تعاونية بهدف تحقيق نتائج مشتركة.

كما تعلمون، وكما قلنا مراراً عديدة في هذه القاعة، نحن لا نؤيد أن يناقش المؤتمر مواضيع ليست في صلب اختصاصات هذا المحفل أو تثير انقسامات واضحة، مواضيع لا يمكن بأي حال من المضيّ قدماً في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في الاتفاق على برنامج عمل في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بالقضايا المحددة التي أثّرت والتهامات العديدة التي وُجّهت لروسيا، أولاً وقبل كل شيء، أعتقد أن زميلنا البريطاني غير مطلع على آخر التطورات، لكن بالتأكيد لا يمكننا أن نقول الشيء ذاته عن ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إذ من المؤكد أنهما يدركان جيداً أن خبراءهما وُعدوا وعُرض عليهما تقديم المساعدة في إجراء زيارة تفقدية لمدينة دوما من أجل دراسة ملابس ما وقع هناك في ٧ نيسان/أبريل دراسة وافية. وما يؤسف له أن لندن ولا باريس لم تردّوا على هذا المقترح. وقد اقترح أن تتم الزيارة إما في إطار بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو بصفة وطنية. أليس مما يبعث على الدهشة أن تكون العاصمتان توصلتا إلى نتائج تزعمان أنهما تستند إلى حقائق، في حين أنهما ترفضان اغتنام الفرصة المتاحة لهما للتحقق من كل شيء في مكان الجريمة المفترضة؟

ثانياً، نُفّذ الهجوم بالقذائف على سوريا قبل وصول بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى هذا البلد. هذه أيضاً حقيقة وليست مقطوع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي. ألم يكن من المنطقي الانتظار إلى أن تعلن بعثة تقصي الحقائق استنتاجاتها قبل اتخاذ إجراءات محددة، بشرط أن تكون الاستنتاجات الوطنية، بطبيعة الحال، تحت سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ في الواقع، لقد استند زملاؤنا إلى النتائج التي توصلت إليها آلية

التحقيق المشتركة في عدد من المناسبات. لماذا - وهو ما يبدو لي منطقياً بدرجة أكبر - لم يتم اتباع نفس النهج في الحالة التي نحن بصدددها؟

ثالثاً، عندما تُنفذ هجمات كبيرة بالقذائف على منشأة كيميائية، يتسبب ذلك في إطلاق مواد كيميائية بكميات هائلة وتعرّض منطقة واسعة، بما في ذلك السكان المحليون، للتوكسينات. بعد هذه الهجمات الواسعة النطاق - واسمحوا لي أن أذكركم أن أكثر من ١٠٠ قذيفة من مختلف الأنواع قد أُطلقت على الأراضي السورية - لم تظهر في المنطقة المحيطة أي علامات تلوث.

لن أسوق أيّاً من الأمثلة المؤرخة الآن والتي تقدم الدليل الواضح على قيمة المعلومات الاستخباراتية التي جمعتها وكالات الاستخبارات في الدول الغربية، وخاصة المملكة المتحدة، والنتائج التي توصلت إليها. كلنا نعرف ذلك من المثال السوري ومن أمثلة أخرى كثيرة. في هذا الصدد، من الواضح تماماً أن الهجمات بالقذائف لا علاقة لها باستخدام الأسلحة الكيميائية ولكنها تُخدم أهدافاً مختلفة تماماً.

تتعلق نقطتي الأخيرة، مرة أخرى، بسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ففي ٢٦ نيسان/أبريل، نظمت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إحاطة كان من ضمن المشاركين فيها أولئك الذين تم تصويرهم في شريط "الخوذات البيضاء" والضحايا المزعومون والمشاركون في الحادث الذي وقع في دوما في ٧ نيسان/أبريل. ومع ذلك، زملائي الأعزاء، لم يحضر حتى أكثر الباحثين عن الحقيقة حماسة. ألا يشير هذا إلى الأهداف الحقيقية للهجوم؟

يمكن أن تطول هذه القائمة إلى ما لا نهاية. وأود أن أثير نقطة أخرى، وهي أنه بمجرد تحرير دوما، عُثر على مخزن للأسلحة الكيميائية يحوي منتجات مصنّعة في ضاحية سالزبورج بلندن. هل كانت تلك مصادفة؟ لا أعتقد ذلك.

أعتقد أن الوقت قد حان للتخلي عن دبلوماسية "المنابر" والاتهامات الصاخبة حول "النظام" وغيرها من الأشياء التي لا وجود لها البتة في الدبلوماسية التقليدية. إن هذه التكتيكات لا تقربنا في نهاية المطاف من حل المشكلة، بل تزيد من حدة التوترات بين الدول، بما في ذلك الوفود الحاضرة هنا في مؤتمر نزع السلاح. فلندع كل هذه الحالات المعقدة للمنظمات الدولية التي ينبغي أن تتعامل معها في واقع الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ربما أمارس حقي في الرد في وقت لاحق، لكن لديّ بيان ثان أدلي به. أود أن أكرر في هذه القاعة البيان المشترك الصادر عن رئيسة الوزراء تيريزا ماي والمستشارة أنجيلا ميركل والرئيس إيمانويل ماكرون عقب بيان الرئيس ترامب بشأن إيران، في ٨ أيار/مايو:

إنه لمن دواعي الأسف والقلق أن نخطط علماً، نحن قادة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، بقرار الرئيس ترامب سحب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة المشتركة.

إننا نؤكد معاً التزامنا المستمر بالخطة. ويظل هذا الاتفاق مهماً بالنسبة لأمننا المشترك. ونشير إلى أن الخطة قد أيدتها بالإجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويظل هذا القرار بمثابة الإطار القانوني الدولي الملزم لتسوية النزاع بشأن البرنامج النووي الإيراني. ونحث جميع الأطراف على أن تظل ملتزمة بتنفيذ الخطة تنفيذاً كاملاً وأن تتحلى بروح المسؤولية في عملها.

وفقاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تُواصل إيران الامتثال للقيود المنصوص عليها في الخطة، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يجعل العالم أكثر أمناً. لذلك، سنظل نحن، مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، أطرافاً في الخطة. وتظل حكوماتنا ملتزمة بكفالة احترام الاتفاق، وستعمل مع جميع الأطراف المتبقية في الاتفاق لكفالة أن يظل الأمر كذلك، بما في ذلك من خلال ضمان استمرار المنافع الاقتصادية للشعب الإيراني المرتبط بالاتفاق.

إننا نحث الولايات المتحدة على كفالة أن تظل هياكل الخطة سليمة وفعالاً تتخذ أي إجراء يعيق تنفيذها بالكامل من جانب جميع الأطراف الأخرى في الاتفاق. وبعد أن انخرطنا على نحو كامل مع حكومة الولايات المتحدة خلال الأشهر الماضية، فإننا ندعو الولايات المتحدة إلى بذل كل ما في وسعها للحفاظ على مكاسب عدم الانتشار النووي التي تحققت بفضل الخطة، وذلك عن طريق إتاحة استمرار إنفاذ عناصرها الرئيسية.

إننا نشجع إيران على ضبط النفس إزاء قرار الولايات المتحدة. وعلى إيران أن تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق، وأن تتعاون تعاوناً تاماً وفي الوقت المناسب مع شروط التفتيش الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن تكون الوكالة قادرة على الاستمرار في تنفيذ برنامجها المتعلق بالتحقق والرصد على المدى الطويل دون قيود أو عوائق. وفي المقابل، يجب أن تستمر إيران في الاستفادة من تخفيف وطأة الجزاءات الذي يحق لها ما دامت ممتثلة لشروط الاتفاق.

يجب ألا يكون هناك شك في أن برنامج إيران النووي يجب أن يظل دائماً سلمياً ومدنياً. وفي حين أننا نعتبر أن الخطة هي الأساس، فإننا نتفق أيضاً على ضرورة معالجة القضايا الرئيسية الأخرى المثيرة للقلق. وسيتعين تحديد إطار طويل الأجل لبرنامج إيران النووي بعد انتهاء صلاحية بعض أحكام الخطة بعد عام ٢٠٢٥. ونظراً لأن التزامنا بأمن حلفائنا وشركائنا في المنطقة التزم ثابت، يجب علينا أيضاً أن نتصدى بطريقة هادفة للشواغل المشتركة بشأن برنامج إيران الخاص بالقذائف التسيارية وأنشطتها الإقليمية المزعزعة للاستقرار، لا سيما في سوريا والعراق واليمن. لقد بدأنا بالفعل مناقشات بناءً وذات منفعة متبادلة بشأن هذه القضايا، وتلتزم مجموعة الدول الأوروبية الثلاث بمواصلة هذه المناقشات مع الشركاء الرئيسيين والدول المعنية في جميع أنحاء المنطقة.

سوف نتواصل نحن ووزراء خارجيتنا مع جميع الأطراف في الخطة سعياً للمضي قدماً بطريقة إيجابية.

بذلك آتي إلى نهاية البيان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لدي ثلاثة طلبات أخرى. أفترض أن الثلاثة يريدون ممارسة حقهم في الرد. هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة، وليس ممارسة حق الرد؟ أرى بلغاريا وجمهورية إيران الإسلامية.

السيدة كمباين (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تسجيلاً للموقف، يشرفني أن أقدم إعلاناً أصدرته الممثلة السامية موغيريني بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في ٩ أيار/مايو بشأن الاتفاق النووي الإيراني:

يعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه الشديد لإعلان رئيس الولايات المتحدة ترامب الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة.

تعتبر الخطة، التي أقرها بالإجماع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١(٢٠١٥)، عنصراً رئيسياً في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي وتكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأمن المنطقة.

وطالما استمرت إيران في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالأسلحة النووية، كما فعلت حتى الآن وكما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٠ تقارير متتالية، سيظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بمواصلة تنفيذ الاتفاق على نحو كامل وفعال. ويعدّ رفع الجزاءات ذات الصلة بالمجال النووي جزءاً أساسياً من الاتفاق. وقد أكد الاتحاد الأوروبي مراراً أن رفع الجزاءات له تأثير إيجابي على العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران. ويؤكد الاتحاد الأوروبي التزامه بضمان استمرار ذلك.

والخطة هي نتاج ١٢ عاماً من الدبلوماسية التي ظلت تعمل لتحقيق هدفها الرئيسي. والاتحاد الأوروبي مصمم على العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ عليها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، السيدة الرئيسة، أود أن أهنئكم على رئاستكم وأن أرحب أيضاً، من خلالكم، بالممثلين الجدد في مؤتمر نزع السلاح. ربما كنت متسرعاً. هل لي أن أوّجل مداخلتني إلى وقت لاحق؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أردت فقط أن أضم صوت أستراليا إلى أصوات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا. نحن نؤيد بقوة الهجمات التي نفذتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ضد منشآت الأسلحة الكيميائية في سوريا في ١٤ نيسان/أبريل. كانت هجمات مدروسة بعناية ومتناسبة ومحددة الأهداف، وكان الغرض منها إرسال رسالة قوية بشأن عواقب تصرفات سوريا وإضعاف قدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية، وردع استخدام هذه الأسلحة مستقبلاً. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): الآن دعونا نعود إلى حق الرد. أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة أعتذر لطلب الكلمة مرة ثانية ولكني اضطررت للرد على ما أشار إليه ممثل الولايات المتحدة حول أن منظمة الأسلحة الكيميائية أكدت استخدام السلاح الكيميائي أربع مرات من قبل سوريا. وأود التذكير أن حكومة بلادي سبق أن قدمت توضيحات وملاحظات مفصلة حول الطريقة غير المهنية وغير الحيادية التي اعتمدها الآلية المشتركة في تحقيقاتها بالحوادث المتصلة باستخدام المواد الكيميائية السامة على الأراضي السورية، بالإضافة إلى التسييس الكبير الذي شاب عملها وغياب الموضوعية عن تقاريرها وذلك نتيجة للضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة بهدف تسخير تقارير الآلية لخدمة مصالحها على حساب الحقيقة العلمية والمنطق السليم. فالحقائق العلمية والتوضيحات القانونية التي قدمتها حكومتي موجودة في محاضر مؤتمر نزع السلاح للعام الماضي وفي محاضر اجتماعات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووثائقها وكذلك في محاضر جلسات مجلس الأمن ووثائقه. وتوفيراً لوقتكم يمكن الرجوع إليها لن أعيدها مرة ثانية.

وأتساءل أخيراً هل التعبير عن دعم العدوان على سوريا وخرق ميثاق الأمم المتحدة يصبّ في صالح تحقيق الأهداف النبيلة لعدم الانتشار ويردع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل.

شكراً السيدة الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا.

السيد ريكيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود ممارسة حق الرد بعد التعليقات التي أدلى بها ممثل سوريا وممثل الاتحاد الروسي.

فيما يتعلق بالاتحاد الروسي، أود أن أطمئن زميلنا، ممثل الاتحاد الروسي، بأن فرنسا تدرك الحالة جيداً. وأشكره على ذكره بعثة تقصي الحقائق التي أوفدها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أعقاب هجوم ٧ نيسان/أبريل في الغوطة الشرقية. وأود أن أذكر بأن مهمة فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تتمثل في تحديد ما إذا كان قد حدث هجوم كيميائي بالفعل وتحديد طبيعة العامل الكيميائي المستخدم، وليس تحديد المسؤولين عن هذا الهجوم. وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة هي وحدها التي كان بإمكانها القيام بذلك. لكن ما يؤسف له أن ولايتها لم تُجَدّد بسبب معارضة الاتحاد الروسي في مجلس الأمن.

أما بالنسبة للملاحظات التي أدلى بها ممثل سوريا بشأن تدخلنا، وخاصة ما يلمح إليه - إن كان فهمي صحيحاً - من أن فرنسا تدعم الإرهاب أو تشجعه، فإني أرفض هذه المزاعم بشكل رسمي. فرنسا لا تدعم الإرهاب، بل هي ضحية له. فرنسا تحارب الإرهاب بلا كلل ولا ملل وبِعزم مطلق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، آخذ الكلمة للرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي.

لقد ادعى ذلك الممثل أنه يجب علينا التوقف عن طرح القضايا الأجنبية في هذه الهيئة لمناقشتها، وتحدث عن القضايا الخارجية، وهذا شيء مثير جداً للاهتمام. إن استخدام الأسلحة الكيميائية مسألة وثيقة الصلة بهذه الهيئة، وأذكر الممثل الروسي بأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية قد جرى التفاوض عليها في هذه الهيئة، وأن أي انتهاك للاتفاقية يعد بالتأكيد مسألة ذات صلة بهذه الهيئة. لذا أود أن أطلب من زملائنا الروس التوقف عن القول إنه ينبغي لنا ألا نناقش هذه القضية هنا في هذه الهيئة. إنها قضية ذات صلة، وسنستمر في إثارتها عند الضرورة.

وكما أسلفت، فإن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيماوية ليس محل خلاف، وأعتقد أن المحضر يوضح ذلك تماماً.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، التي أثارها العديد من الوفود، فقد تم الاتفاق على الخطة على أمل أن تؤدي إلى حدوث تحسن في سلوك إيران في مجالات أخرى خارج المجال النووي، لكن هذا لم يحدث. بل إن سلوكها أصبح أكثر عدوانية وتهديداً للولايات المتحدة ولمصالحنا، تحت ستار ما يسمى بخطة العمل الشاملة المشتركة. في أكتوبر الماضي، حدد الرئيس ترامب استراتيجية لمواجهة العدوان الإيراني المستمر. وتتناول هذه الاستراتيجية مجموعة كاملة من التهديدات الإيرانية، التي يعد البرنامج النووي أحد عناصرها الهامة. وأوضح الرئيس أن الخطة قدمت الكثير لإيران ولم تتلق منها بالمقابل إلا القليل جداً، وأن الكثير من هذه المزايا دُفعت مقدماً. وتعهّد بأنه إذا لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق مع حلفائنا لإصلاح عيوب الاتفاق، فإن مصالح الأمن القومي الحيوية للولايات المتحدة ستجبره على إعادة فرض الجزاءات على إيران وإنهاء مشاركة الولايات المتحدة في الاتفاق النووي. ولم نتمكن من التوصل إلى اتفاق يعالج على نحو كافٍ عيوب الخطة ويحمي المصالح الحيوية للولايات المتحدة. لقد قلنا مرات عديدة إن على إيران أن تبرىء ساحتها أمام العالم وأمام شعبها فيما يتعلق بالجهود الشاملة التي تبذلها لحيازة أسلحة نووية. لا يمكن لأي صفقة مع إيران أن تستمر ما لم تكن قائمة على أساس التحقق الكامل من أنها تخلت تماماً عن سعيها لحيازة أسلحة نووية. ولا ينبغي لأحد أن يواصل الالتزام باتفاق مع إيران إذا لم يكن واثقاً من أن إيران ستحترم التزاماتها. لذلك، قرر الرئيس ترامب أن تنهي الولايات المتحدة مشاركتها في الخطة، وكما أسلفت، سنبداً على الفور عملية إعادة فرض الجزاءات المتعلقة بالخطة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمملكة المتحدة.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز في حق الرد. لن أرد على زميلنا الروسي، الذي أصبحت جهوده لخلط الأوراق مثيرة للدهشة على نحو متزايد، ولن أعيد التأكيد على أهمية اتخاذ إجراءات، وهو ما أبرزته بوضوح شديد، على الرغم من أنني لاحظت أن زميلنا السوري يسيء فهم الدور المستقل الذي يضطلع به الإعلام البريطاني.

لقد نظرنا في الحالة بعناية، وتوصلنا إلى نتيجة، وتصرفنا وفق ذلك. سوف ندافع عن القواعد والمعايير العالمية التي تبقينا آمنين. وسوف نستمر في إثارة تلك القضايا في نطاق اختصاص هذه الهيئة، مهما كانت مزعجة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد داينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعتقد أنني كنت أتعامل مع الحقائق بدلاً من الخيال في ملاحظاتي السابقة. يجب إثبات وقائع أي قضية قبل اتخاذ قرارات بشأنها. متى أثبتت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تحاول الدفع بسلطتها، أن سلاحاً كيميائياً قد استُخدم في دوما؟ هذه النقطة الأولى.

ثانياً، إذا كنت مهتماً جداً بإثبات الحقائق - ولا يمكن تحديد هوية مرتكبي الهجوم دون القيام بذلك، لأنه من المستحيل إثبات هوية الجناة قبل ثبوت وقوع تلك الجريمة -، فإن خبراءنا في الدفاع الكيميائي، والذين كانوا أول من وصل إلى الموقع، أكدوا أنه لم يحدث أي شيء من هذا القبيل. لذلك، يجب أن يكون لدى خصومنا أساس مضاعف المتانة لإثبات أنهم على خطأ، لأنه لم يكن لديهم أحد "على الأرض"، ولم تسنح لهم فرصة لجمع العينات ولا لمقابلة ضحايا الحادث وشهوده. وبدون مثل هذا الأساس، فإن تحقيقاتهم واستنتاجاتهم لا تعدو أن تكون مجرد كلمات. لا يمكن الحصول على معلومات موضوعية على وسائل التواصل الاجتماعي، التي لطالما كانت مجال حروب معلومات وحشية لا تترك ولا يمكن أن تترك مجالاً للاعتدال.

ثالثاً، دُعيت الولايات المتحدة وفرنسا لزيارة الموقع وإرسال خبراءهما إلى هناك لتحديد ما إذا كان قد جرى استخدام سلاح كيميائي أم لا. هذا يثير سؤالاً آخر: هل كان هذا سلاحاً كيميائياً على النحو المحدد في الجداول المرفقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، أم كان شيئاً آخر يُستخدم كسلاح؟ لم يتم تحديد السلاح في أي من البيانات التي سمعناها. الطب الشرعي علم دقيق. ولا أود أن أفرار هنا بعمليات أخرى كان لها كذلك وقع عام وسياسي كبير بشكل غير عادي. بيد أننا بصدد قضية جرى فيها تحديد هوية الجناة مسبقاً، ثم معاقبتهم، ولم يُجر التحقيق إلا بعد ذلك. هذا حقاً يدخل في نطاق عالم الخيال، لأنه يتعارض ليس مع الممارسة المقبولة للعدالة في معظم البلدان المتحضرة فحسب، ولكن أيضاً مع الحس السليم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ترددت في أخذ الكلمة اليوم، بيد أنه أشير إلى بلدي إيجاباً وسلباً أيضاً. التعليقات الإيجابية وردت في بيان ممثل المملكة المتحدة، وأيضاً في بيان الاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة؛ وجاء التعليق السلبي من الولايات المتحدة. لذلك، أجد نفسي مضطراً لممارسة حق الرد، للإدلاء بتعليقات إيجابية وكذلك للرد على التعليق الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة.

على الرغم من امتثال جمهورية إيران الإسلامية امتثالاً كاملاً لخطة العمل الشاملة المشتركة، وهو ما أكدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي هي السلطة الوحيدة المختصة بتحديد مدى امتثال حكومة بلدي، في تقاريرها العشرة المتتالية، تجاهل الرئيس ترامب للأسف كل هذا وقرر تدمير الخطة. لقد تجاهل مراراً وتكراراً جميع تقارير الوكالة. وبذل قُصارى جهده لتجاهل تقارير الوكالة، وأضعف الاتفاق الذي تفاوض عليه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا، إلى أن انسحبت الولايات المتحدة، بموجب هذا القرار الأخير، من الاتفاق.

والآن، مرة أخرى، تحاول الولايات المتحدة، من خلال إطلاق ادعاءات كاذبة ولا سند لها ضد بلدي، إجبار الشركاء الآخرين في الاتفاق على الانسحاب منه وإرغامهم على الامتناع عن تنفيذ الالتزامات المترتبة عليهم بموجب الاتفاق. وهي تبرر انسحابها بأسباب أحادية وغير ذات سند، تحالف القانون الدولي وتتناقض تماماً مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي أقر الخطة. إن جمهورية إيران الإسلامية، وإن كانت تحتفظ بحقها في التوقف عن تنفيذ التزاماتها جزئياً أو كلياً بموجب الخطة في ظل عدم مشاركة الولايات المتحدة، لا تزال ملتزمة باتفاق الخطة وتواصل الوفاء بالتزاماتها. وهي تتفاوض الآن مع أربعة من أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين (كافة الأعضاء باستثناء الولايات المتحدة) وألمانيا لتصحيح الوضع والتوصل إلى اتفاق معين يضمن مصالح شعب إيران، في إطار شروط الخطة.

لقد جرى التفاوض على الخطة على أساس التزام كامل بأنه، في حال تجاهلها أحد الأطراف فيها، يجب ألا تتجاهلها الأطراف الأخرى، والتي يجب أن تعوض الخرق الذي ارتكبه الطرف المنسحب. وبالتالي، وفي حين أننا نتفاوض على تنفيذ الخطة مع أربعة من أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين وألمانيا، فإننا نتوقع من بلدان مستقلة أخرى في الساحة الدولية أن تقدم دعمها الثابت لتنفيذ الخطة على نحو كامل باعتبارها أداة دولية مؤكدة بموجب قرار من مجلس الأمن. وقد بعث وزير خارجيتنا رسائل رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، السيدة موغيريني. وتهدف مفاوضاتنا مع الاتحاد الأوروبي بشأن مواصلة تنفيذ الخطة إلى تقييم الإرادة السياسية للاتحاد الأوروبي وقدرته على ضمان مصالح إيران من خلال مواصلة التزامه بالخطة. لذلك، عقدنا اجتماعاتنا، من يوم أمس، مع الاتحاد الأوروبي، واليوم، يواصل وزير خارجيتنا في بروكسل التفاوض مع فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة. وفي الواقع، فقد بدأ وزير خارجيتنا رحلته بعد انسحاب الولايات المتحدة وسافر إلى بلدان مختلفة. وقد أكد أن مستقبل الاتفاق النووي المبرم في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ يتوقف على الضمانات التي ستقدمها لإيران الدول الموقعة الخمس المتبقية من الدول الست الأصلية. وقد عقد اجتماعات جيدة وفنية مع نظيره في بكين وموسكو، وغادر للقاء الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في بروكسل. وسنحدد قريباً كيف يمكن لأربعة من أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين وألمانيا أن يكفلوا أن تستفيد إيران بموجب الخطة وأن تحافظ على إنجازها الدبلوماسي الفريد.

ورداً على تعليقات ممثل الولايات المتحدة، يمكنني القول إنه فيما يتعلق ببرنامج القذائف، الذي ذكرته المملكة المتحدة أيضاً، لم تقدم الولايات المتحدة وحلفاؤها الإقليميون، أثناء الحرب التي فرضها علينا نظام صدام، معلومات استخباراتية عسكرية ولوجستية واقتصادية وسياسية فحسب لصدام، ولكنهم قدموا أيضاً دعمهم ولزموا الصمت خلال حملة الهجمات التي شنها باستخدام الأسلحة الكيميائية، والتي عوملت بشكل مختلف عن حالة سوريا. وبصفتي خبيراً في المفاوضات الطويلة والمضنية بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، يمكنني القول إن الاتفاقية كانت معاهدة مهمة للغاية، لأنها مختلفة تماماً عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تعتبر معاهدة تمييزية بين من يمتلكون هذه الأسلحة ومن لا يمتلكونها. وقد أنشئت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كمنظمة مستقلة قائمة بذاتها. وهذا أمر مختلف تماماً. وإذا أشار شخص ما إلى الاتفاقية، فسيجد أن المنظمة، وفقاً لمواد هذه الاتفاقية، ليست

مفوضة بالتحقيق في أي استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية فحسب، بل يمكنها أيضاً الاشتغال على الإسناد السياسي لهذا الاستخدام. وتشير إحدى المواد بوضوح إلى تصحيح الوضع، بطرق منها اللجوء إلى الجزاءات، أي أن المجلس التنفيذي ومؤتمر الدول الأطراف قادران على مناقشة أي ادعاءات بموجب الاتفاقية. وبطبيعة الحال، فإن إيران، التي هي ضحية لاستخدام الأسلحة الكيميائية، تدين استخدام أيِّ كانٍ للأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف. لذلك، تفاوضت إيران على نحو مضمّن وكانت حاضرة في المفاوضات بشأن الاتفاقية لإنشاء منظمة مستقلة قائمة بذاتها، وهو ما تحقق في الواقع مع إنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإذا كنا نتمسك فعلاً بالدلالات القانونية للاتفاقية، فعلى أن نحترم أحكامها كافة. وفيما يتعلق بالاتفاقية وبالحالات بالغة الخطورة التي لم تُحدّد فيها، ينبغي أن تُعرض المسائل المتعلقة بأي ادعاءات، كيفما كان نوعها، على أنظار الجمعية العامة ومجلس الأمن. وأتذكر أنه عندما كنا نتفاوض على الاتفاق بين المنظمة والأمم المتحدة - بشأن الإجراءات المطبقة في الغالب لتزويد المفتشين بـجواز المرور الخاص بالأمم المتحدة -، بذل بعض الوفود قصارى جهدهم لتغيير هذه الصيغة إلى "الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن". وبطبيعة الحال، فإن سلطة مجلس الأمن قائمة بموجب القانون الدولي، لا خلاف على ذلك. ولكن يجب أن أقول هنا، بصفتي خبيراً، إن المنظمة، التي أنشئت كهيئة مستقلة قائمة بذاتها، تختلف عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنا مندهش من كون المنظمة، على سبيل المثال، غير قادرة على إصدار حكمها في قضية الاستخدام السوري لأسلحة كيميائية في سوريا. وبطبيعة الحال، يُعتبر التحقيق جزءاً من الإجراءات التي تتبعها المنظمة، ويمكن للمجلس التنفيذي للمنظمة ومؤتمر الدول الأطراف الاستفادة منه على أفضل وجه.

وفيما يتعلق ببرنامج الصواريخ، فقد تعلمنا من تلك التجربة المريرة للغاية أن حماية شعبنا وصور استقلالنا وأمننا والدفاع عن شرفنا يحتم علينا أن نعتد على قدراتنا الوطنية وألا نتردد في تطوير القدرة على تلبية احتياجات بلدنا المشروعة في مجال الدفاع. وفي هذا الإطار، يكتسي برنامج القذائف الإيراني طابعاً دفاعياً رديعاً بحتاً. وقدائفنا مصممة تحديداً لحمل الرؤوس الحربية التقليدية، ومداهها ودقتها يتوافقان مع بيئتنا الأمنية ومع رؤيتنا للتهديدات. وسيتواصل برنامج القذائف بكل قوة وفقاً لبرنامجنا الدفاعي الوطني. إنه برنامج غير قابل للتفاوض ولن يكون كذلك أبداً.

عندما ينفق حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، والذين يقل مجموع عدد سكانهم كثيراً عن عدد سكان إيران، على جيوشهم أموالاً أكثر بكثير مما تنفقه إيران، فلماذا ينبغي لإيران، التي لم تهاجم أحداً منذ ٣٠٠ عام تقريباً وإنما هي ضحية عدوان مدعوم من الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين، ألا تتسلح بوسائل الدفاع اللازمة في مواجهة التهديدات المتواصلة للمعتدين؟ في الواقع، من الواضح أن قدراتنا التي لا تتضمن أي رأس حربي نووي لم تكن مدرجة في المفاوضات ولم يجر معالجتها وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفيما يتعلق بقضية سوريا واليمن أيضاً، والتي أشار إليها سفير الولايات المتحدة، فقد رحب المجتمع الدولي بمقترح إيران المتعلق بإيجاد تسوية سياسية لإنهاء الحربين المروعيتين في اليمن وسوريا، وتضطلع إيران بدور بناء في كل مبادرة دولية تهدف إلى إنهاء النزاعات الإقليمية. كما تعاونت إيران على نحو فعال مع روسيا وتركيا لوقف تصاعد العنف في سوريا، وهي على

استعداد للإسهام بنشاط في إطار جهود مشتركة مع الأمين العام للأمم المتحدة والبلدان المسؤولة الأخرى، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن الدائمون والاتحاد الأوروبي، لوضع حد للنزاع والعنف في أي منطقة. أعتقد أنني قلت ما يكفي، وسأقتصر على ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): لقد بدأ الجزء الثاني من جلسة المؤتمر في جو طبعه الكثير من الجفاء والشعور بالمرارة، لدرجة أنني ترددت في أخذ الكلمة. لكن، بعد أن فكرت ملياً، أعتقد أنني يجب أن أقول هذه الكلمات القليلة.

أولاً، أود أن أهنئكم، نيابة عن سفيرنا، على توليكم رئاسة المؤتمر وأن أرحب بسفراء جمهورية كوريا وأستراليا وسري لانكا. لقد أسرنا كثيراً أن نرى ممثلي جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يقدمان وصفاً للحالة في شبه الجزيرة الكورية. فبفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية، أحرز تقدم في تحسين وتوطيد الحوار بشأن شبه الجزيرة وفي المضي قدماً صوب إيجاد حل سياسي بناءً للمشاكل في تلك المنطقة. وتشجع الصين جميع الأطراف المعنية على الاستمرار في هذا المنحى ومواصلة تيسير الحوار وبناء الثقة المتبادلة، مع التعبير عن حسن النوايا وتخفيف التوترات. وستواصل الصين، كما فعلت في الماضي، بذل جهود دؤوبة لإيجاد حل سياسي ودبلوماسي للمشاكل المطروحة في شبه الجزيرة.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن المسألة النووية الإيرانية هي اتفاق تفاوضت عليه أطراف متعددة وأيده قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ويتعين على الأطراف المعنية تنفيذه بدقة. ويكتسي الدفاع عن سلامة الاتفاق وحرمة أهميته بالغة للحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويكتسي الاتفاق أهمية قصوى أيضاً بصفته مثالاً على كيفية حل المشاكل في النقاط الساخنة بالوسائل السياسية. وفي الحالة الراهنة، فإن الوفد الصيني يدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ موقف يتسم بالمسؤولية، ومراعاة الصورة الكاملة على المدى الطويل، ودعم الحلول السياسية والدبلوماسية، وإدارة خلافاتها بشكل مناسب والعودة بسرعة إلى المسار الصحيح بما يكفل تنفيذ هذا الاتفاق الشامل على نحو ناجح. وستحافظ الصين على موقفها الذي يتسم بالموضوعية والنزاهة والمسؤولية، وستواصل حوارها ومشاوراتها مع جميع الأطراف، وستستمر في الدعوة إلى صون الاتفاق الشامل وتنفيذه.

(تكلم بالإنكليزية)

في عالمنا، من السهل جداً الاستئساد على المجموعات الضعيفة، لكن الوقوف أمام الكبار ليس بالأمر الهين. والآن، أمل ألا تُثبت عملية الدفاع عن خطة العمل الشاملة المشتركة وما ستسفر عنه من نتائج أن هذا العالم مليء بالجناء والمتعجرفين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): شكراً السيدة الرئيسة لإعطائي الكلمة مرة ثالثة وأعتذر لأخذي الكلمة ولكني وجدت نفسي مضطراً للرد على ما قاله ممثل بريطانيا حول ما سماه التقارير الإعلامية.

في الحقيقة لم أكن أعرف أن التقارير الإعلامية ذات المصدقية يمكن أن تُستخدم في إثبات استخدام الأسلحة الكيميائية وتحديد مستخدميها وتتيح النطق بالحكم القطعي المبرم وتنفيذه بإطلاق عشرات الصواريخ على ما يُزعم بأنه منشآت للأسلحة الكيميائية. والمفارقة أن تدمير هذه المواقع تم دون أي ضحايا أو عدد كبير من الضحايا حول المواقع التي تعرضت للعدوان، ودون التسبب بأية أضرار للبيئة المحيطة، يبدو أن السر يكمن في أن الصواريخ التي استُخدمت هي صواريخ ذكية. إن الدول التي ارتكبت العدوان على بلادي خلقت من الكذب والخداع سلاحاً تحاول من خلاله النيل من سوريا وخلق الذرائع للعدوان عليها، معتمدة في ذلك على ذراعها مرتزقة ما يُسمى الخوذ البيضاء التي أسستها الاستخبارات البريطانية لفبركة الأدلة وتصوير المشاهد الهوليوودية. لكن لحسن الحظ تعوزها دائماً الدقة في نسج أكاذيبها بشكل كامل وتام، إذ نلاحظ في كل فصل مسرحي حول استخدام مزعوم للمواد الكيميائية من قبل الحكومة السورية بأن اتهام الجيش العربي السوري باستخدام هذه المواد لا يظهر إلا عندما يكون في حالة تقدم وانتصار والإرهابيون في تفهقر وتراجع، وأن هذه المواد لا تستهدف المسلحين إطلاقاً بل تستهدف فقط الأطفال والنساء والشيوخ وهي لا تحتاج للتعامل معها إلا إلى الغسيل بالماء أمام عدسات الكاميرات والمسعفون الأوليون الذين يقدمون المساعدة لأولئك الضحايا لا يحتاجون إلى ارتداء أية أقنعة واقعة وقفازات تقيهم من المواد الكيميائية.

شكراً السيدة الرئيسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد داينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدتي الرئيسة، طلبنا الكلمة ليس لممارسة حقنا في الرد ولكن للإدلاء ببيان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): في هذه الحالة، أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. أردت فقط أن أرد بإيجاز شديد على التعليقات التي أدلى بها زميلنا الإيراني.

كما تعلمون جميعاً، فإن الولايات المتحدة دولة طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وما برحت تدين استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان وفي أي مكان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد دافيدوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يستند بياننا إلى بيان وزير خارجية الاتحاد الروسي فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

تشعر موسكو بخيبة أمل عميقة إزاء قرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب التنصل من جانب واحد من التزامات بلده بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني وفرض جزاءات وطنية على إيران.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي اتفاق هام متعدد الأطراف أقره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهي ليست ملكاً حصرياً للولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها تمثل إنجازاً للمجتمع الدولي بأسره، الذي أكد مراراً وتكراراً التزامه بالحفاظ على خطة

العمل وتنفيذها على المدى الطويل بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين والإقليميين ونظام عدم الانتشار النووي.

إننا نشعر بقلق بالغ لكون الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف مرة أخرى في تحدٍّ لرأي غالبية الدول وعلى نحو يراعي حصراً مصالحها الضيقة والقصيرة الأجل، مما يعد انتهاكاً صارخاً لمعايير القانون الدولي.

لا يمكن أن يكون هناك مبرر لتقويض خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تبيّن أنها مناسبة تماماً وأنها تعالج كافة التحديات التي تواجهها على نحو فعال.

إن إيران تلتزم التزاماً صارماً بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، كما تؤكد بانتظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نؤيد هذا تماماً ونرحب به.

ومما يدعو للأسف الشديد أن تصرفات واشنطن تقوض الثقة الدولية في الوكالة، التي نفذت خطة العمل الشاملة المشتركة بمستوى عالٍ من المهنية.

إن القرارات التي أُعلن عنها في ٨ أيار/مايو دليلٌ إضافي على عدم مرونة واشنطن. وتُبين هذه القرارات كذلك أن شكاوى الولايات المتحدة بشأن أنشطة إيران النووية المشروعة تماماً هي مجرد ذريعة لتصفية الحسابات السياسية مع هذا البلد.

ويمثل موقف واشنطن المعلن انتهاكاً جوهرياً لخطة العمل الشاملة المشتركة. ويتعين على اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة أن تنظر في الحالة وتصفّحها على وجه الاستعجال وبأكبر قدر ممكن من العناية، وفقاً للإجراءات المقررة.

وروسيا منفتحة على مزيد من الانخراط مع بقية المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، وتواصل بنشاط تطوير التعاون الثنائي والحوار السياسي مع جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطيت الكلمة لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني أقول ببساطة، فيما يتعلق بتعليقات زميلي الروسي، إن بلداً انتهك معاهدات مثل معاهدة الأجواء المفتوحة ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ليس في موقف يسمح له بأن يقول أي شيء عن البلدان الأخرى التي تنتهك المعاهدات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد جي هاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): أود فقط أن أسأل السفير وود عما إذا كانت قرارات مجلس الأمن لا تزال تُمثل القانون الدولي أم لا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لكم الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): هي كذلك بالفعل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): توضحت هذه النقطة إذن. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

السادة الزملاء، أود أن أذكركم أن عمل الهيئتين الفرعيتين سيبدأ باكراً بعد ظهر هذا اليوم. ستجتمع الهيئة الفرعية ٢، التي ينسقها روبرت غابرييلسي، الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح، ظهر هذا اليوم، ١٥ أيار/مايو، في الساعة الثالثة. وغداً، ١٦ أيار/مايو، في الساعة الثالثة ظهراً كذلك. كما ستجتمع الهيئة الفرعية ٥، التي ينسقها يوري أمبرازيفيتش، الممثل الدائم لبيلاروس، يوم الخميس ١٧ أيار/مايو في الساعة الثالثة ظهراً، ويوم الجمعة ١٨ أيار/مايو في الساعة العاشرة صباحاً. وستجتمع الهيئتان الفرعيتان هنا في قاعة المجلس، وبهذا أود أن أختتم أعمالنا لهذا اليوم. وستعقد جلستنا العامة القادمة يوم الثلاثاء القادم، ٢٢ أيار/مايو، كالعادة، في الساعة العاشرة صباحاً في قاعة المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.